نشرة صندوق النقد الدولي

اجتماعات الربيع المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعام 2015

توفير الوظائف لا يزال أولوية قصوى
في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

نشرة الصندوق الإلكترونية
19 إبريل 2015

القطار المعلق في دبي: مع استمرار أسعار النفط المنخفضة، يتعين على البلدان المصدرة للنفط تخفيف وتيرة إنفاقها، حسب صندوق النقد الدولي (الصورة: Ingram Publishing/Newscom)

- الصندوق يؤكد أهمية خلق فرص العمل وتحقيق النمو الاحتوائي في المنطقة
- تركيز على تطورات أسعار النفط، وعدم اليقين الجغرافي–السياسي
- التمويل الإسلامي يتيح التوسع في إتاحة الخدمات المالية وتحفيز النمو

بعد سنوات من التحول السياسي، يشهد النشاط الاقتصادي تحسنا في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولكن المنطقة لا تزال بحاجة إلى تشجيع النمو الذي يضمن توليد الوظائف ورفع مستويات المعيشة على المدى المتوسط، حسب صندوق النقد الدولي.

ويتعرض هذا التعافي الناشئ لمخاطر التداعيات الناجمة عن احتدام الصراعات الإقليمية.

صرح السيد مسعود أحمد، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي، للصحفيين خلال اجتماعات الربيع المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي في واشنطن أنه يتعين على البلدان التي نجحت في تحقيق الاستقرار الاقتصادي أن تمضي قدما بتنفيذ جداول أعمال الإصلاحات الاقتصادية.

وقال السيد أحمد إن "المشكلة الأساسية تتمثل في كيفية خلق فرص العمل، ولا سيما للشباب، نظرا لأن هذه المشكلة لا تزال من أسباب حدوث الاضطرابات التي لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل والجانب الاجتماعي أيضا".

وقد ضمت هذه الاجتماعات وزراء ومسؤولين حكوميين رفيعي المستوى، إلى جانب الصحفيين والأكاديميين والأطراف المشاركة في القطاع الخاص وممثلي المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم لمناقشة القضايا الحيوية التي تواجه الاقتصاد العالمي.

وبالإضافة إلى الاجتماعات الرسمية مع وفود البلدان الأعضاء، عُقدت بعض الندوات وجلسات الإحاطة التي ركزت على الموضوعات ذات الأهمية بالنسبة للمنطقة. وفي لقاء أصبح مؤخرا من السمات المنتظمة لهذه الاجتماعات، اجتمعت

السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، مع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية من بلدان المنطقة لاكتساب فهم متعمق للقضايا الاقتصادية الملحة التي تواجههم، بما في ذلك تأثير هبوط أسعار النفط مؤخرا على المنطقة.

الآفاق الإقليمية

وفي موجز للإحاطة حول التطورات الاقتصادية في المنطقة، صرح السيد أحمد للصحفيين بأن **البلدان المستوردة للنفط** في المنطقة تشهد معدلات أعلى من النمو، نتيجة إدارتها الاقتصادية الرشيدة التي اقترنت بمناخ دولي أكثر إيجابية. وعلى وجه التحديد، تواصل أسعار النفط المنخفضة دعمها للنمو، رغم أن بعض البلدان اختارت ادخار المكاسب المتحققة من انخفاض أسعار النفط، وتقوية ميزانياتها، وزيادة احتياطياتها الدولية.

وقال السيد أحمد "إن **البلدان المستوردة للنفط**، كمجموعة، سوف تشهد على الأرجح زيادة في معدلات نموها لتصل إلى 4% هذا العام مقارنة بنسبة 3% في عام 2014". ونبه قائلا "إن هناك مخاطر كبيرة، مع ذلك، تحيط بهذه الآفاق".

وقال "إن المشكلات الأمنية والتداعيات من الصراعات الإقليمية كالصراعات الدائرة في سوريا واليمن تشكل خطرا على المنطقة. وقد يؤدي احتدام هذه الصراعات إلى تفاقم الآثار السلبية. وهناك خطر آخر هو التحركات في أسعار الصرف الدولية – ولا سيما ارتفاع سعر الدولار الأمريكي– مما قد يضر بالقدرة التنافسية للمنطقة.

وفي **البلدان المصدرة للنفط** بالمنطقة، صرح السيد أحمد بأنه يتوقع أن يصل معدل النمو هذا العام إلى 2.5%، في المتوسط. وقال: "رغم الهبوط الكبير في أسعار النفط، فقد تمكنت هذه البلدان من خفض تأثيره على النمو باستخدام الاحتياطيات المالية الوقائية التي تراكمت لديها على مدار سنوات طويلة".

وقال "إن هبوط سعر النفط مع ذلك كانت له عواقب أخرى. فمن المتوقع أن تنخفض إيرادات التصدير هذا العام في بلدان المنطقة المصدرة للنفط بواقع 380 مليون دولار مقارنة بتوقعاتنا قبل هبوط أسعار النفط. وأضاف "وعلى ذات الغرار، يتوقع انخفاض أرصدة المالية العامة في هذه البلدان بمتوسط عجز قدره 8.5% من إجمالي الناتج المحلي"، باستثناء الكويت وقطر فقط حيث يتوقع أن يتجنبا عجز الموازنة هذا العام.

وفي هذا الصدد صرح السيد أحمد أنه سيتعين على هذه البلدان حتما تخفيف وتيرة إنفاقها نظرا لتوقع استمرار أسعار النفط المنخفضة (مقارنة بمستوياتها السابقة) لبعض الوقت. وذكر أيضا أن تطورات أسعار النفط تبرز الحاجة الماسة للتنويع الاقتصادي في هذه الاقتصادات.

إمكانات التمويل الإسلامي

كذلك تضمنت اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ندوة حول "التمويل الإسلامي: إطلاق إمكاناته ودعم الاستقرار*" حيث ناقشت مجموعة خبراء من المسؤولين البارزين ما يشهده التمويل الإسلامي من نمو سريع وما ينطوي عليه من مزايا، إلى جانب إمكاناته الهائلة من حيث تعزيز النمو الاقتصادي.

وأشارت مجموعة الخبراء إلى الضرر المحدود الذي أصاب المؤسسات المالية الإسلامية من جراء الأزمة المالية العالمية، مقارنة بالمؤسسات المالية التقليدية. ولأن اقتسام المخاطر سمة من سمات التمويل الإسلامي، فإنه يمثل نوعا من الاستثمار الأقل تعرضا للمخاطر. ويتعين أن تكون كل معاملة قائمة على أصل مادي ملموس، نظرا تحريم المضاربة في الإسلام.

وفي هذا الصدد قالت السيدة زيتي أختر عزيز، محافظ البنك المركزي الماليزي ومن الخبراء المشاركين في النقاش، إن "التمويل الإسلامي شكل من أشكال الوساطة المالية يتميز بجاذبيته الكبيرة في بيئة يسودها عزوف المستثمرين عن المخاطر."

وبينما يتسارع نمو التمويل الإسلامي في البلدان الإسلامية، نجده يلقى اهتماما متزايدا في بلدان أخرى أيضا، حسبما قيل في الندوة. وقد أشار السيد بيير غراميغنا، وزير مالية لكسمبرغ، إلى إصدار بلاده مؤخرا أول صك (أي سند) سيادي إسلامي مقوم باليورو. وقال: كنا نريد تنويع أنشطتنا وأن نبتكر". غير أنه أشار أيضا إلى أن التمويل الإسلامي أكثر تعقدا – ومعاملاته أعلى تكلفة – من طرق التمويل التقليدية.

وعقب السيد علي باباجان، نائب رئيس الوزراء التركي، بقوله إن التمويل الإسلامي يتمتع بإمكانات لتلبية الطلب على تمويل مشروعات البنية التحتية، وخاصة في البلدان المثقلة بالديون حيث لا يتوافر في كل الأوقات التمويل الحكومي اللازم لهذا النوع من التطوير، والصكوك هي الأداة المناسبة لذلك نظرا لخصائصها المشابهة لخصائص الشراكات بين القطاعين العام والخاص. كذلك يتسم التمويل الإسلامي بمواصفات تمكنه من تضييق الفجوة الحالية في وصول الخدمات المالية لكل الشرائح السكانية في مناطق مثل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث توجد نسبة كبيرة من السكان لا تملك حسابات مصرفية.

وأشار الخبراء إلى أن التمويل الإسلامي يبدو مبشرا ولكنه لم يتبلور بالكامل بعد.

فهناك مشكلات تواجه هذه الصناعة بسبب القضايا المتعلقة بإدارة السيولة وعدم توحيد المعايير التي تستخدم في تقييم المنتجات. وفي هذا الصدد، أشار السيد مِن زو، نائب مدير عام صندوق النقد الدولي، إلى عدم وجود نظام مكتمل كما ينبغي لتنظيم ومراقبة المنتجات المالية الإسلامية، ولكنه قال أيضا: "نحن نرى أن التمويل الإسلامي يمكن أن يكون محركا للاستقرار المالي والنمو."

وقد أصدر الصندوق مؤخرا دراسة عن التمويل الإسلامي* ويعتزم تعميق عمله في هذا المجال على مدار الشهور القادمة.

توثيق التعاون مع صندوق النقد العربي

وفي يوم اختتام الاجتماعات، وقع صندوق النقد الدولي مع صندوق النقد العربي مذكرة يتعهدان فيها بتوثيق التعاون بينهما.

وتقضي المذكرة بأن تستمر المؤسستان في إتاحة فرص التدريب للمسؤولين العرب، ودعم تطوير أسواق رأس المال المحلية في البلدان العربية، وتدعيم عملهما المشترك فيما يتصل بمبادرة "عربستات" للإحصاءات التي تهدف إلى إيجاد نظم إحصائية ذات كفاءة في المنطقة.

كذلك تعتزم المؤسستان القيام بأعمال تحليلية مشتركة وتنظيم فعاليات عن القضايا ذات الاهتمام المشترك التي تشكل أولوية قصوى.

روابط ذات صلة:

شاهد المؤتمر الصحفي

صندوق النقد الدولي والتمويل الإسلامي

شاهد فيديو عن التمويل الإسلامي

آفاق الاقتصاد العالمي

كلمة السيدة لاغارد

التعاون بين صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي

مبادرة "عربستات"